الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

ضبط وتطور الاجور الدنيا
التجربة التونسية

رشيد الباروني – عمان – 17 / 09 / 2012

الفهرس

1. مقدمة
2. سياسة الاجور في تونس
3. تقييم سياسة الأجور الدنيا خلال الفترة 1960 – 2012
4. الملامح الأساسيّة لسياسة الأجور خلال الفترة 1961 – 1986
5. تطور القدرة الشرائية للأجور الدنيا خلال المرحلة 1986–2010
6. الآليات الضرورية لترشيد سياسة الأجور
7. مسح مرجعي حول الأجور
8. الملحق

مقدمة

- الأجر هو أولا عنصر حساس لكونه يمثل في نفس الوقت دخلا للعامل وكلفة انتاج للمؤسسة
  - معادلة التوازن بين المحافظة على المقدرة الشرائية للأجراء و القدرة التنافسية للمؤسسة
  - تحكيم بين المحافظة على مواطن الشغل الموجودة والإحداثات الجديدة

- الأجر هو أيضا عنصر هام باعتبار وزنه في الاقتصاد وتأثيره المباشر وغير المباشر على المتغيرات الاقتصاديّة الجمليّة وكذلك على سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين
  - يمثل الاجراء حوالي 70 بالمائة من مجموع السكان المشتغلين
  - و يمثل حجم الاجور 40 بالمائة من الناتج الداخلي الخام

مقدمة

❖ازدادت أهميّة سياسة الأجور حاليّا بتونس وذلك على اعتبار طبيعة رهانات الانتقال الديمقراطي وما تفرضه من تحقيق لاستحقاقات الثورة التونسيّة

- ✓التقليص من التفاوت الاجتماعي
- ✓تحقيق الرفاه الاجتماعي
- ✓استحثاث نسق خلق مواطن الشغل المنتجة واللائقة
- ✓المحافظة في ذات الوقت على التوازنات الجمليّة للاقتصاد الوطني
- ✓رفع تحدّيات المنافسة الخارجيّة وما تفرضه من كبح لكلفة اليد العاملة وتكاليف عوامل الإنتاج

⬅ صعوبة فائقة على قيادة سياسة الأجور لارتهانها بعدد من الأهداف الاقتصادية الكليّة

سياسة الاجور في تونس

الستينات
وبداية السبعينات

- تجربة اشتراكية
- سن مجلة الشغل سنة 1966
- استقرار في تطور الاسعار والأجور
- قرارات مركزية وتدخل ملحوظ للسلطة
- انتفاضة اجتماعية فرضت تغيير نمط الحكم

السبعينات
وبداية الثمانينات

- منهج ليبيرالي منفتح على الخارج
- تأسيس لحوار بين الاطراف الاجتماعية
- احداث لجنة لضبط الاجر الادنى المضمون
- ربط كل الزيادات بزيادة الاجر الادنى المضمون
- ابرام عقد اجتماعي يمتد على 5 أعوام

أزمة اقتصادية واجتماعية حادة تواصلت في اواسط الثمانيات

الفترة
2012 / 1986

- تجميدا تاما للأجور بعد الزيادات الهامة في الثمانينات
- الاتفاق بعد سبع جولات تفاوضية بين الشركاء الاجتماعيين على برامج ثلاثية للزيادات في الاجور

تقييم سياسة الأجور الدنيا خلال الفترة 1960 – 2012

- مكنت السياسات الإراديّة التي قامت بها تونس طيلة الفترة المتراوحة بين 1960 و 2012 إلى تحقيق تحسّن واضح على مستوى كل المؤشرات الكميّة كاستهلاك الأسر وهيكلتها ومستويات الإدخار الوطني والدخل الفردي وهو ما كان له تأثير على مستويات عيش الأسر وتفتحها على أنماط جديدة من الإستهلاك بفعل توسّع الطبقة الوسطى سيّما مع أواسط السبعينات
- معطيات تاريخيّة ضافية حول الفترة التأسيسيّة 1961-1986 التي خاضتها دولة الاستقلال والتي كان لها الدور الفعّال في إرساء اللبنات الأولى للسياسات الهيكليّة
- تحليل دقيق للفترة 1986-2012 باعتبار أهميتها وحدوث تغيرات مهمّة خلالها لاتزال تأثيراتها متواصلة على مستوى المسارات الثقيلة للأجور الدنيا بصفة خاصّة والأجور بصورة عامّة

الملامح الأساسيّة لسياسة الأجور خلال الفترة 1961 – 1986

❖عرفت سياسة المداخيل منذ الاستقلال إلى أواسط الثمانينات وجود فترتان متباينتان من حيث نسق تطور المداخيل من الأجور ومن غير الأجور

الفترة	نسبة نمو سنوية للدخل الوطني المتاح للفرد بالأسعار القارة	أهم العوامل
1973–1961	%3.4	فترة البناء والتشييد أفرزت تحولات هامة في السياسات الاقتصادية
1986–1974	%2.3	الارتفاع الملحوظ لنسبة التضخّم

❖في حين لم تشهد الفوارق في توزيع الاستهلاك بين كافة الشرائح الاجتماعية تحسنا واضحا باتجاه مزيد من العدالة في توزيع ثمار التنمية حيث تطوّر مؤشر جيني من 0.44 خلال سنة 1975 فـــ0.430 سنة 1980 إلى 0.434 سنة 1985.

تطور القدرة الشرائية للأجور الدنيا خلال المرحلة 1986–2010

- بصورة عامة، عرفت هذه الفترة تسجيل نسبة نمو للأجر الأدنى المهني المضمون بالأسعار الجارية تناهز 4.6 %
- تسببت نسب التضخّم المرتفعة (فاقت في معدلها الزيادات السنويّة التي أقرتها الدولة) في تسجيل تراجع للقدرة الشرائية للأجر الأدنى المهني المضمون و ذلك بـــ 0.4 % سنويا وبـــــ 0.2 % للأجر الفلاحي الأدنى المضمون

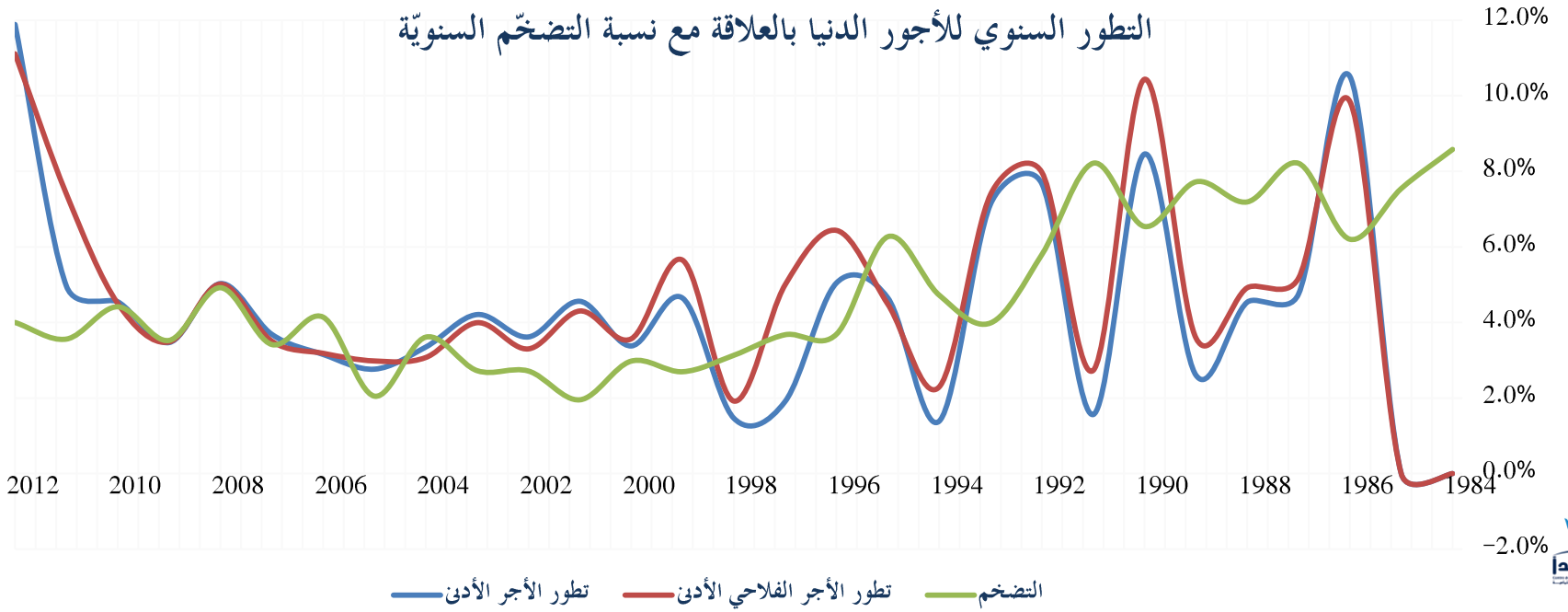

تطور القدرة الشرائية للأجور الدنيا خلال المرحلة 1986–2010

- وتبرز الدراسة فترتين متباينتين من حيث تطوّر القدرة الشرائيّة وتتمثلان في 1986– 1998 و 1999- 2012

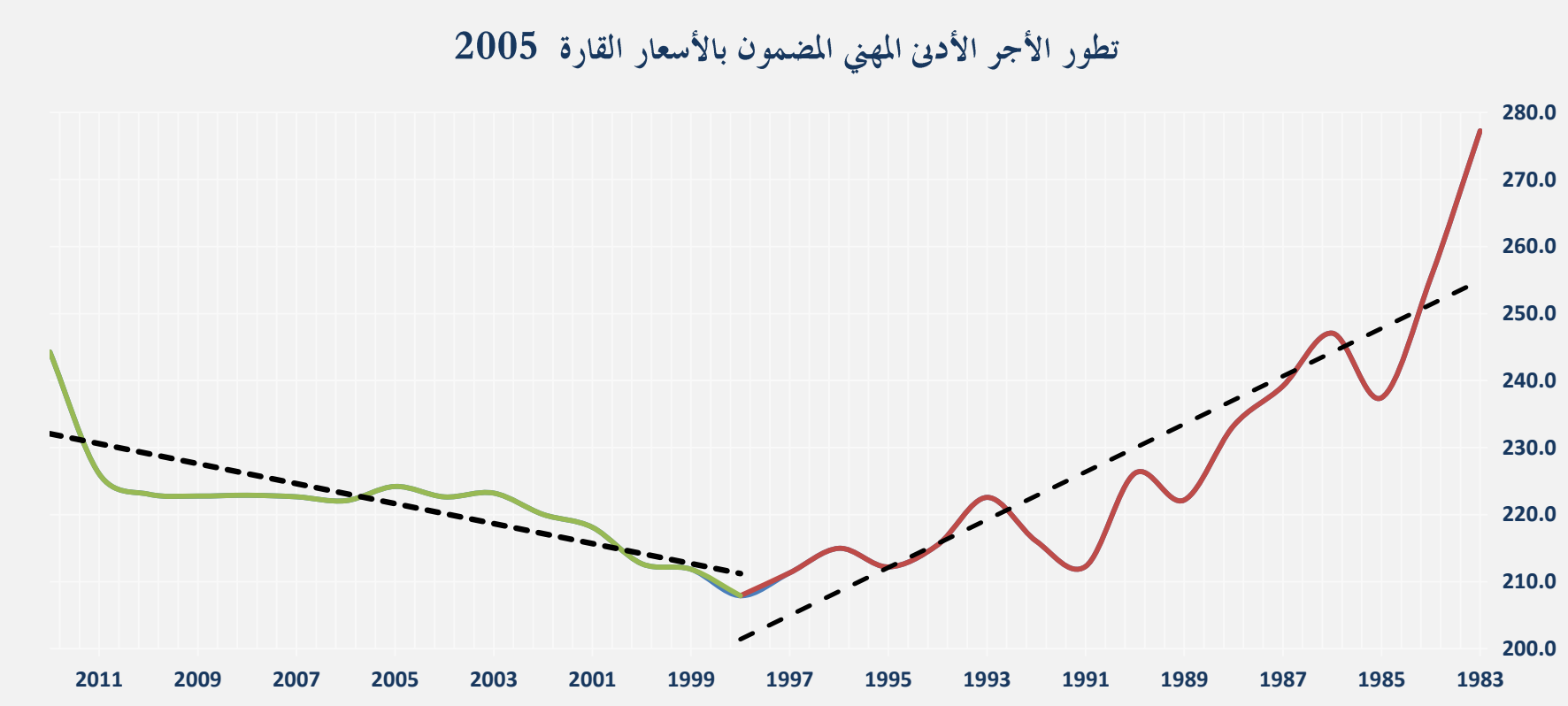

تطور القدرة الشرائية للأجور الدنيا خلال المرحلة 1986–2010

1986–1998 : فترة انتقالية وإصلاحات هيكلية

- اقترنت هذه الفترة الانتقالية بتراجع للأجر الأدنى الصناعي المضمون بالأسعار القارة لسنة 2005 بنسبة 1.9% كمعدل سنوي و تحسن طفيف للأجر المتوسط بمعدل 0.2 % سنويا وذلك بسبب الضغوط المالية المسلطة على ميزانية الدولة والمؤسسات للعمومية او الخاصة

1998–2012 : تواصل الإصلاحات والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل

- عرف الأجر الأدنى الصناعي المضمون خلال القترة 1998-2012 أكثر من 14 تعديلا ساهم في المحافظة والترفيع نسبيا في القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل وذلك بتسجيله لنسبة نمو سنوية تناهز 1.2% بالأسعار القارة
- أما الأجر المتوسط فقد شهدت قدرته الشرائية تحسنا واضحا و ذلك في حدود 2.7 % سنويا

الآليات الضرورية لترشيد سياسة الأجور

الدّخول في جولة جديدة من المفاوضات الاجتماعيّة في ضلّ ظرف اقتصادي عصيب

- ينبغي الوقوف على نقائص سياسة الأجور التي تمّ اعتمادها خلال الفترات السّابقة
- تحديد أولويّات المرحلة القادمة بالعلاقة مع الظرف الاقتصادي الرّاهن
- مراعاة مقتضيات تنافسية المؤسسة الاقتصاديّة والمحافظة في ذات الوقت على القدرة الشرائية لكلّ الفئات الاجتماعيّة

لترشيد سياسة الأجور وضمان نجاعتها يجب

- عدم اللجوء فقط إلى الحلول الوفاقيّة دون اعتماد معطيات كمّيّة ثابتة
- يجب اتباع منهجيّة علميّة واضحة
- توفير المعطيات الإحصائية حول الأجور والإنتاجية

الآليات الضرورية لترشيد سياسة الأجور

قاعدة بيانات الصناديق الاجتماعية

- لا توفر معطيات حول توزيع الأجراء والأجور حسب المستويات العلمية والكفاءات المهنية
- لا تمكن من تحديد الكلفة الحقيقية ليوم أو ساعة عمل حسب عدة متغيرات مثل السن، الجنس، الصنف المهني، الخبرة في العمل...

⇐ عدم توفر معلومة واضحة حول كلفة الأجير التونسي

القيام بمسح مرجعي حول الأجور يمكن من

- إعطاء صورة شاملة تعكس مختلف الجوانب المتعلقة بهيكلة وتوزيع الأجور
- المساعدة على أخذ القرار وتقييم سياسة الأجور

مسح مرجعي حول الأجور

يهدف هذا المسح بالأساس إلى جمع بيانات حول هيكلية وتوزيع الأجور داخل منشآت القطاع العمومي والخاص بالإضافة إلى خصائص الأجراء للتعرف على التغيرات التي تطرأ على سوق الشغل ولإيجاد قاعدة يمكن من خلالها دراسة خصائص المنشآت وتوزيع الأجور. ويمكن تلخيص أهداف المسح بما يلي:

- التعرف على هيكلية اليد العاملة الأجيرة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.
- التعرف على هيكل الأجور والرواتب وساعات العمل ومتوسط الأجر...
- دراسة عدد أيام العمل الفعلية.
- توفير بيانات المنشآت وفقاً للنشاط الاقتصادي وهيكل رأس المال وسنة بدأ النشاط الاقتصادي.
- التعرف على الخبرة المهنية للأجراء ومستوى المهارة.

ملحق

الوظيفة العمومية

- في أواخر سنة 2011، بلغ عدد أعوان الوظيفة العمومية أكثر من 468 ألف عون (دون اعتبار وزارتي الداخلية والدفاع)
- يبلغ متوسط الأجر الشهري الخام في الوظيفة العمومية 950 دينارا
- ينقسم الأعوان العموميون إلى:
  - ✓ 81,5% موظفون
  - ✓ 18.5% عملة وبعض أصناف المتعاونين والمتعاقدين.

الوظيفة العمومية: موظفون

- ينقسم موظفون إلى 6 أصناف:

بالدينار التونسي	نسبة موظفون	متوسط الأجر سنة 2010
الصنف الفرعي أ1	17 %	1162 –1414 د
الصنف الفرعي أ2	30 %	957 د
الصنف الفرعي أ3	32 %	824 د
الصنف ب	16 %	669 د
الصنف ج	6%	552 د
الصنف د		448 د

- 11.2% من الموظفين يتقاضون أجرا خامًا دون 600دينارا شهريا و 1.7% أكثر من 1200 دينارا.

الوظيفة العمومية: العمال

- ينقسم العمال إلى 3 أصناف:

بالدينار التونسي	نسبة موظفون	متوسط الأجر سنة 2010
الوحدة الأولى	%26	462 د
الوحدة الثانية	%55	535 د
الوحدة الثالثة	%19	653 د

- 80.5% منهم يتقاضون أجرا خاما دون 600د و19.5% مهم يتقاضون أكثر من 600د.

الموظفين في القطاع الخاص

- يعتبر العاملين في القطاع الخاص صغار السن نسبيا:
  - ✓ ثلثي العاملين في القطاع الخاص تقل أعمارهم عن 40 سنة
  - ✓ لا يمثل العاملين الذين يتجاوز عمرهم 50 سنة سوى 11 %
- النساء يمثلن ثلث الموظفين في القطاع الخاص

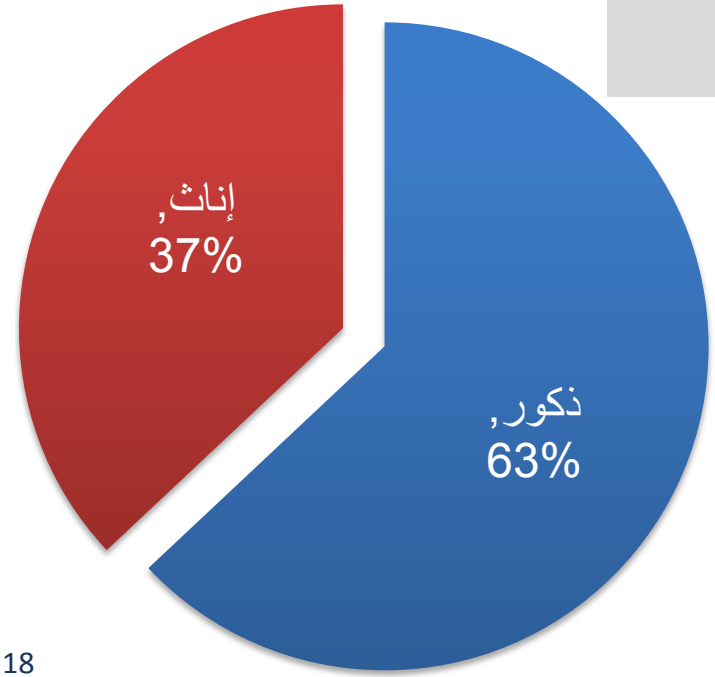

توزيع الشركات في القطاع الخاص

يتميز النسيج الاقتصادي بهيمنة الشركات صغيرة الحجم (أقل من 10 أجراء) :
فهي تمثل 82 % من النسيج الاقتصادي

- لا تشغل الشركات صغيرة الحجم سوى 17.6% من مجموع الأجراء في القطاع الخاص
- لا تمثل الشركات الكبرى (200 أجير أو أكثر) سوى 1.3% من عدد المؤسسات لكنها تشغل أكثر من 40% من مجموع الأجراء في القطاع الخاص

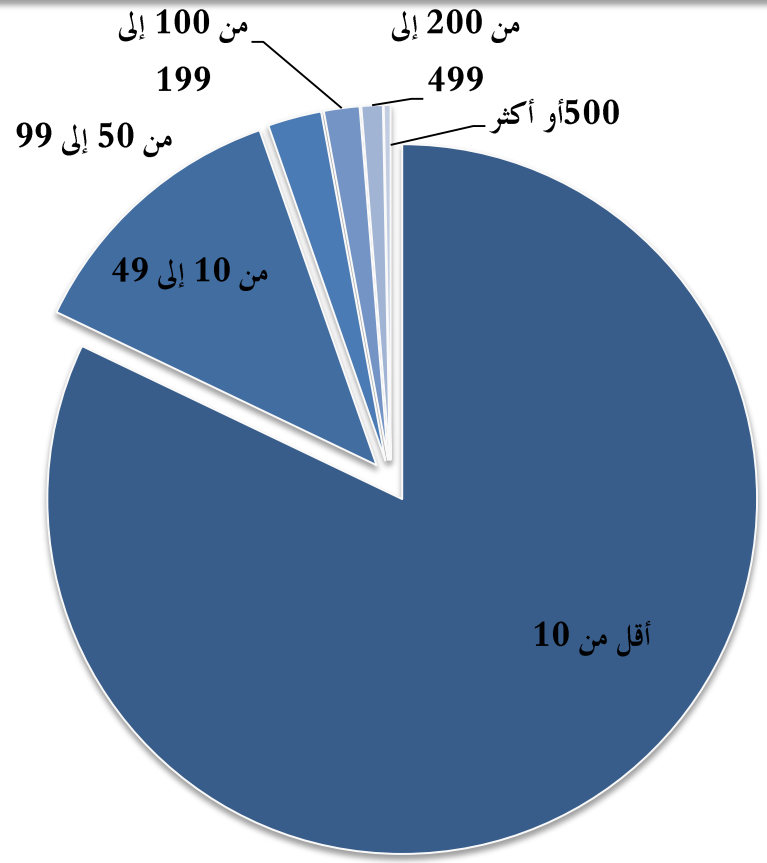

توزيع الشركات في القطاع الخاص

- أغلبية الشركات تنتمي إلى قطاع الخدمات، بما في ذلك التجارة والخدمات الاجتماعية والإدارية والفنادق والمطاعم، والنقل ...
- تمثل الوحدات الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية ما يقرب من 23٪ من مجموع الشركات الخاصة.

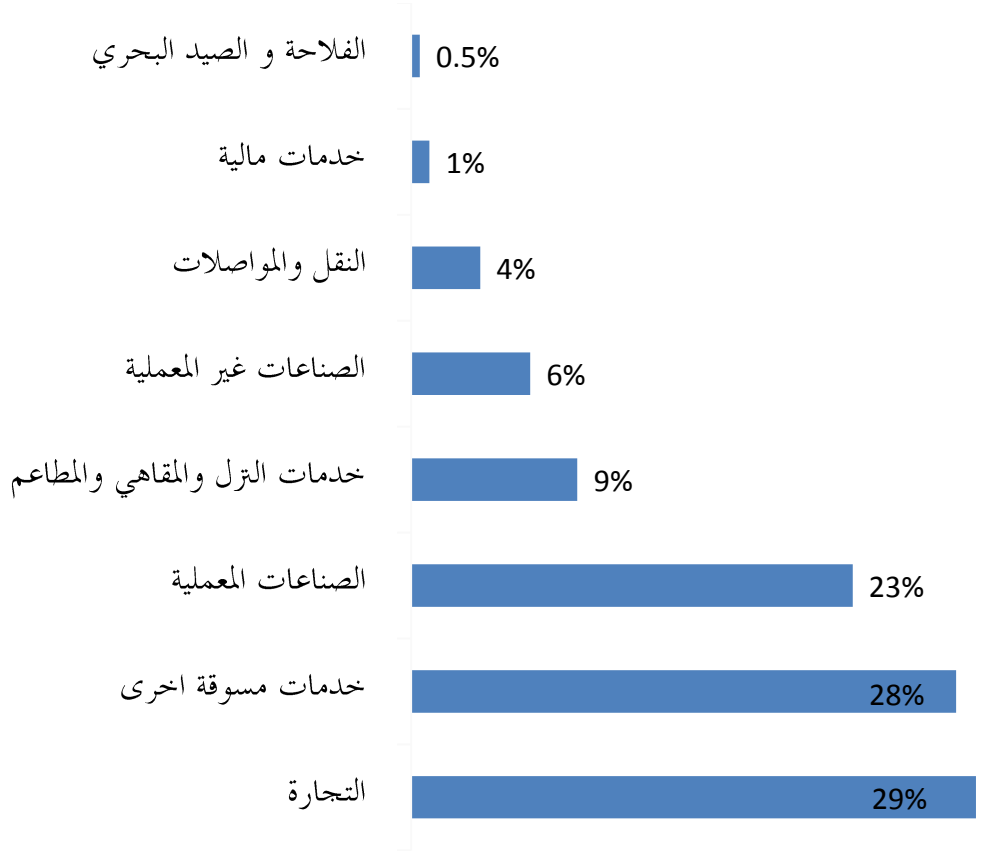

تركيبة الأجور خلال شهر أفريل 2011 في القطاع الخاص

بالدينار التونسي	الأجر الصافي	المنح المنتظمة	المنح العينية	الساعات الإضافية	مجموع الأجر
ذكور	526	72	7	11	615
إناث	408	40	6	4	459
المجموع	483	60	7	8	557

- يقدر متوسط الأجر الشهري الإجمالي بـــــ 557 دينار تونسي
- بصفة عامة في القطاع الخاص تمثل المنح ومداخيل الساعات الإضافية 14% من مجموع الأجر لشهر أفريل 2011.
- معدل أجر الصافي للذكور أعلى بـــــ 29% من النساء، ويتعمق هذا الفارق عند اعتبار المداخيل المتأتية من المنح و الساعات الإضافية ليصل إلى 34%.

تركيبة الأجور خلال شهر أفريل 2011 في القطاع الخاص

بالدينار التونسي	الأجر الصافي	المنح المنتظمة	المنح العينية	الساعات الإضافية	مجموع الأجر
لا شيء	368	30	12	18	427
ابتدائي	356	38	4	6	404
ثانوي	426	50	5	10	491
عالي	909	139	14	4	1066

تركيبة الأجور حسب المستوى التعليمي

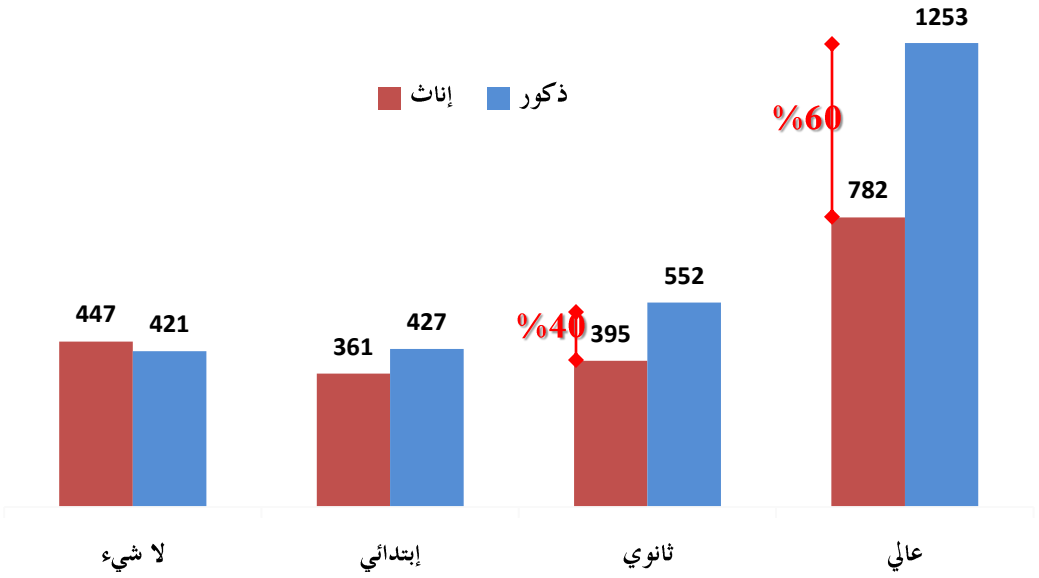

التمييز في الأجور بين الجنسين حسب المستوى التعليمي

تركيبة الأجور خلال شهر أفريل 2011 في القطاع الخاص

- يتحصل موظفو قطاع الاتصالات على أعلى الرواتب ويبلغ معدل الأجر الصافي خلال شهر افريل 2484 دينارا تونسيا، كما ينتفع أجراء هذا القطاع بمنح ومداخيل إضافية عالية نسبيا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى
- وتسجل أدنى الرواتب في القطاعات الصناعية وخاصة قطاع النسيج ثم قطاع البناء

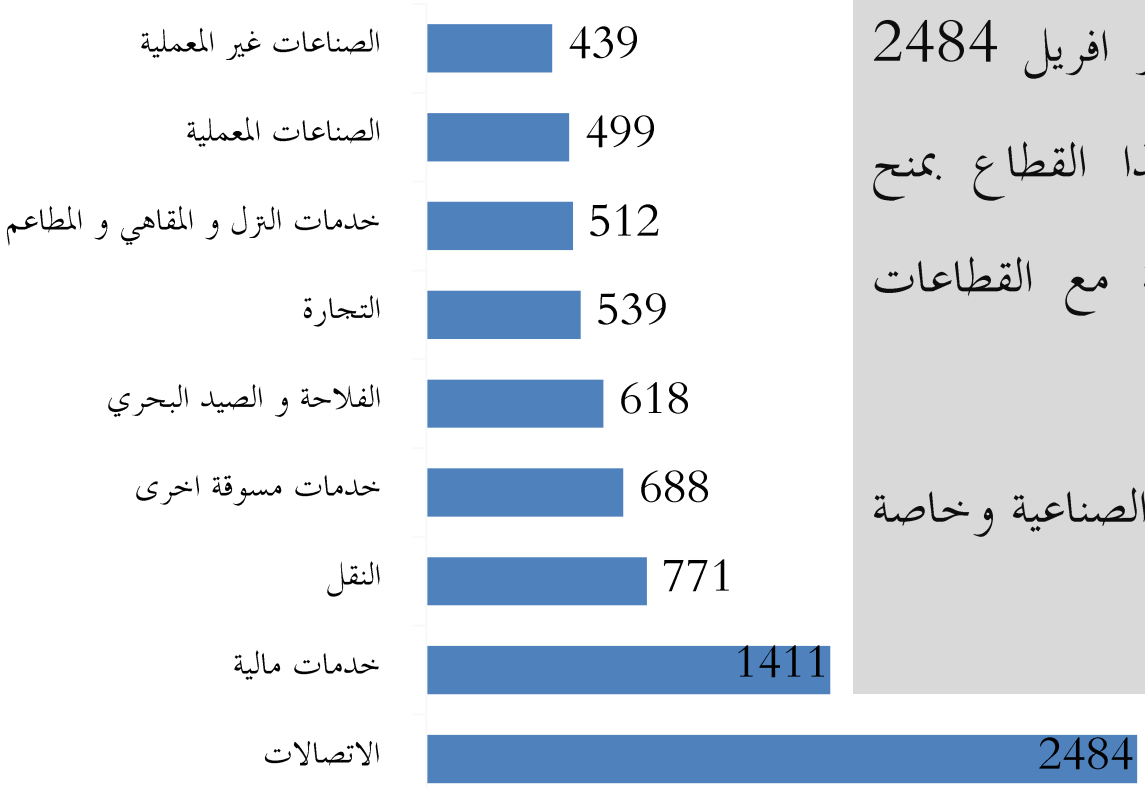

سياسة الاجور في تونس

الفترة

2012 / 1990

- تعريف و تحديد الاجر الادنى
- يضبط الاجر الادنى المضمون المضمون لمختلف المهن الذي ترتكز عليه الاجور في القطاع غير الفلاحي بأمر وهو متكون من
  - ✓ اجر اساسي
  - ✓ منحة اضافية مؤقة
  - ✓ منحة تنقل

شكرا على حسن المتابعة